خلال ورشة نظمتها الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال

نابلس قدمت ٢٨٪ من الشهداء الأطفال خلال الانتفاضة و٢٢ ألفاً دمّرت منازلهم

كتب غازي بني عودة:

أكد مختصون وباحثون ان حقوق الأطفال الفلسطينيين تعرضت، ولا تزال تتعرض لانتهاكات جسيمة وواسعة من قبل سلطات الاحتلال، ما يستدعي تحركات على كل الصعد لمعالجة نتائج وآثار ذلك.

وأشاروا إلى استشهاد واعتقال وإصابة آلاف الأطفال، فضلا عن تدمير مئات المنازل، التي تؤوي أعداداً أخرى، ما خلف انعكاسات نفسية واجتماعية ستبقى تصاحبهم، ان لم يتم علاجها، وانهاء الاحتلال الذي نفذ ولا يزال المزيد من الاعتداءات والانتهاكات لحقوق الإنسان والأطفال في فلسطين.

جاء ذلك خلال ورشة عمل في نابلس، أمس، نظمتها الحركة العالمية للدفاع عن الاطفال، تم خلالها عرض دراسة حول واقع حقوق الطفل في المحافظة.

وشارك في الورشة نائب المدير العام للحركة العالمية للدفاع عن الاطفال - فرع فلسطين المحامي خالد قزمار، ومدير برنامج التنمية الاجتماعية في جامعة القدس الدكتور عماد اشتية معد الدراسة، و«ماريا روزا» من مؤسسة «بوكديب» الايطالية، التي دعمت انشاء مركز للحركة في نابلس، و«ريتا ريتسي» منسقة المؤسسات غير الحكومية في برنامج التعاون الايطالي، والدكتورة سوزان عبدو مدير عام شؤون صحة المرأة في وزارة الصحة، وغانم عمر مدير دائرة الطفولة في وزارة الشؤون الاجتماعية، وفاتن ابو زعرور عن جامعة النجاح الوطنية، ومهدكار ابو رنط عن مديرية التربية والتعليم، ومحمد بني عودة من شرطة محافظة نابلس، وسامر عجيج من الحركة العالمية للدفاع عن الاطفال، وحشد من ممثلي المؤسسات التي تعنى بحقوق الطفل والأسرة.

وأوضح قزمار ان الدراسة التي اعدت حول واقع حقوق الطفل في محافظة نابلس، تهدف للتعرف على احتياجات الاطفال وتحديد الاولويات، وبالتالي مسار العمل في هذه المنطقة، واصفاً هذه الدراسة بانها «اولية وستتبعها دراسات اخرى لتلبية الاحتياجات المتصلة بحقوق الاطفال في المحافظة».

وقال: نابلس توصف وفقاً للمقاييس الدولية كمنطقة منكوبة من حيث أعداد الاطفال الجرحى والشهداء والاسرى واولئك الذين تعرضت منازلهم للهدم.

وأشار إلى ان حجم العمل المرتبط بحقوق الاطفال كبير ولا تستطيع أية مؤسسة ان تقوم به بمفردها، مؤكداً ضرورة التعاون بين مختلف المؤسسات لتلبية احتياجات الاطفال.

واشارت ماريا روزا إلى ان انجاز دراسة حول واقع حقوق الطفل تمثل جزءاً من مشروع مشترك تنفذه مؤسسة «بوكديب» الايطالية، بالتعاون مع الحركة العالمية للدفاع عن الاطفال وجمعية الشبان المسيحية في نابلس بتمويل من وزارة الخارجية الايطالية، مبينة ان المشروع، الذي يستمر ثلاثة اعوام، مرتبط بحقوق الأطفال والدعم النفسي لهم، ومؤكدة ضرورة العمل على دمج الأسرة والمجتمع المحلي في هذه الجهود.

واستعرض اشتية اهداف الدراسة التي أعدها، وأبرز ما جاء فيها ارتباط بواقع حقوق الاطفال في محافظة نابلس، التي تضم إلى جانب المدينة ٥٦ قرية وثلاثة مخيمات يقطنها قرابة ٣٢٠ الف نسمة، اكثر من نصفهم، نحو ١٧٣ الف طفل (٥٤٪ من السكان) وفقاً لمعطيات جهاز الإحصاء عام ٢٠٠٨.

واشار إلى جملة من المعطيات والإحصاءات المتصلة ببعض ما طال حقوق الأطفال من انتهاكات جسيمة على ايدي الاحتلال، موضحاً ان مجموع شهداء محافظة نابلس خلال الانتفاضة، بلغ ٥٩٥ يمثل الأطفال ١٩٪ منهم في حين يمثل الشهداء الأطفال الذين سقطوا في نابلس، ما نسبته ٢٨٪ من مجمل شهداء الضفة الاطفال.

ولفت إلى وجود ما مجموعه ٣٣٠ طفلاً في سجون الاحتلال حتى الآن، منهم ١٢٠ من محافظة نابلس، التي اعتقل من اطفالها خلال الانتفاضة ما مجموعه ٢٥٠٠ طفل، من أصل ٧٦٠٠ طفل تعرضوا للاعتقال خلال الانتفاضة.

واوضح ان انتهاكات الاحتلال طالت العديد من الميادين الاخرى التي انعكست وتركت آثاراً عميقة عند الصغار، لافتاً إلى عمليات تدمير المنازل التي طالت ٨٩٤ منزلاً، دمرت بالكامل في نابلس ما افقد ٢٢٧٨ طفلاً مساكنهم جراء ذلك في حين بلغ عدد الاطفال الذين تضررت منازلهم جزئياً او كلياً خلال الانتفاضة ٢٢٦٠٠ طفل وطفلة في محافظة نابلس.

خلال جولة تفقدية في محافظة طولكرم

المصري: "الشؤون الاجتماعية" حريصة على دعم الفئات المهمشة عبر مختلف البرامج

طولكرم - «وفا»: أكدت وزيرة الشؤون الاجتماعية، ماجدة المصري، على سياسة الوزارة في دعم الفئات المهمشة عبر مختلف البرامج، وبالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني، وبعض المؤسسات الحكومية العاملة في مجال تقديم الدعم للفئات الفقيرة والمتضررة.

جاء ذلك خلال زيارتها، أمس، محافظة طولكرم، لاطلاع على احتياجاتها، ومعاناة المواطنين لبحث أفضل السبل للتخفيف من معاناة الأسر الفقيرة والفئات المهمشة.

وأشارت المصري إلى أن برنامج المساعدات الطارئة، أحيل من مجلس الوزراء إلى وزارة الشؤون الاجتماعية، لتقديم الدعم للأسر المحتاجة في الحالات الطارئة، بعد استكمال تقديم الطلبات إلى مختلف المديريات، واستكمال الإجراءات المطلوبة.

وتحدثت عن تشكيل مجلس استشاري بالشراكة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص وعدد من الوزراء لمعالجة الوضع الاجتماعي بشكل عادل.

وأوضحت المصري أن برنامج الحماية الاجتماعية يستهدف الوصول إلى المستحقين الحقيقيين والارتقاء بالأسر المحتاجة، من وضع تقديم المساعدات الإغاثية إلى وضع تستطيع الاعتماد على نفسها، مشيرة إلى صندوق المعاق الذي يقدم القروض للمعاقين لتأهيلهم لإدارة مشاريع خاصة بهم، توفر مصدر دخل لهم ولأسرهم، إضافة إلى وجود برنامج لكفالة الأيتام وتمكين المرأة من إعالة نفسها.

من جانبه، أكد جمال سعيد نائب محافظ طولكرم، أهمية الدور الملقى على عاتق وزارة الشؤون الاجتماعية في دعم صمود المواطنين، والتخفيف من معاناتهم في ظل استمرار انتهاكات الاحتلال، مطالباً بزيادة أعداد المستفيدين من برامج الشؤون الاجتماعية، ودعم مركز المعاقين، خصوصاً بعد توفر قطعة الأرض اللازمة لإقامة المبنى عليها.

ثم قامت الوزيرة والوفد المرافق لها يرافقها نائب المحافظ بجولة ميدانية قرب جدار الفصل العنصري ومحيط المصانع الكيماوية الإسرائيلية القريبة من «خضوري» غرب طولكرم، ثم زارت جمعية الاتحاد النسائي، واطلعت على قسم المعاقين فيها، والتقت مع ممثلي الجمعيات الخيرية، ووزعت عليهم شهادات الترخيص المهنية.

وشملت جولة المصري أيضاً زيارة مكتب المديرية في طولكرم، والاجتماع مع الموظفين فيها وزيارة مكتب عتيل الفرعي والمركز الاجتماعي، ومقر جمعية المسنين في عنبتا، والالتقاء مع رئيس وأعضاء المجلس البلدي هناك

الوادية: مصر قررت فتح معبر رفح مباشرة بعد توقيع المصالحة

غزة - «الأيام»: أكد الدكتور ياسر الوادية الذي يترأس وفد الشخصيات المستقلة أن مصر قررت فتح معبر رفح مباشرة بعد توقيع اتفاق المصالحة.

وذكر الوادية الذي يجري جولة عربية لدعم المصالحة ومحاولة تخفيف المعاناة التي يكابدها أهالي قطاع غزة أن التعهد المصري بفتح المعبر جاء بعد سلسلة من اللقاءات والاجتماعات مع المسؤولين المصريين، لمواجهة واقع الانقسام والحصار الذي أدى إلى تعطيل عجلة الحياة، للضغط على كافة الأطراف من أجل التوصل إلى المصالحة والتوافق وإنهاء المعاناة والتفرغ لبناء المشروع الوطني الفلسطيني.

وبين الوادية في بيان صحافي أن اللقاء الوطني المقرر عقده الشهر الجاري في القاهرة فرصة مهمة لإنهاء حقبة الانقسام وإنجاز المطلب الشعبي والجماهيري في المصالحة والتوافق، مؤكدا السعي حاليا من أجل توفير ضمانات حقيقية تكون كفيلة بصمود الاتفاق الداخلي والانطلاق في مرحلة جديدة على الصعيد الداخلي.

رام الله: "مفتاح" تعلن نتائج قياس خدمات قطاع التعليم من منظور النوع الاجتماعي

رام الله - «وفا»: أعلنت المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية «مفتاح»، أمس، نتائج مسودة الدراسة التحليلية، حول قياس خدمات قطاع التعليم العام من منظور النوع الاجتماعي.

وأشارت الى أن الإعلان عن المبادرة يأتي ضمن مشروع «مأسسة موازنة عامة مستجيبة للنوع الاجتماعي»، الممول من الممثلية الدنماركية، بحضور وزارات العمل، والتربية والتعليم، والشؤون الاجتماعية، وشؤون المرأة ورئاسة الوزراء، وجامعة بيرزيت، ومؤسسة إبداع المعلم، والاتحاد العام للمرأة، وأعضاء اللجنة التوجيهية للمشروع.

وقالت منسقة المشروع لميس حنتولي: «إن المشروع يأتي ضمن مبادرة (مفتاح) بالتعريف بمفهوم إدماج النوع الاجتماعي على الصعيد المحلي، وأن قرار الحكومة بتبني موازنة مستجيبة للنوع الاجتماعي سيشكل دعماً لاحتياجات جميع الفئات ودعماً لتكافؤ الفرص الذي يعد عنصراً أساسياً من عناصر التنمية».

ويتوقع أن يتم اعتبار الدراسة، التي أعدها فريق بحث متخصص بإشراف الأستاذ الجامعي د.نصر عبد الكريم، على امتداد ٥ أشهر، كإطار علمي وعملي لصانعي القرار في وزارات التربية والتعليم وشؤون المرأة ومؤسسات المجتمع المدني الناشطة في مجال قضايا النوع الاجتماعي، للتعرف على الخطوات العملية التي من شأنها أن تفضي إلى تحديد حالة الخدمات المقدمة للجمهور في قطاع التعليم العام من منظور النوع الاجتماعي.

واعتمدت منهجية إعداد الدراسة على تحليل وضع التعليم العام، من خلال مراجعة البيانات المنشورة من قبل الجهاز المركزي للإحصاء ووزارة التربية والتعليم، لتحديد فجوات النوع الاجتماعي في الخدمات والإنفاق، وإجراء مسح ميداني لعينة عنقوادية مكونة من ٤٠٤ أشخاص من المعلمين والمعلمات، و٢٠٤ من الطالبات والطلاب، في المدارس الحكومية.

وشملت الدراسة ٤ محاور رئيسية هي: الطاقة الاستيعابية لقطاع التعليم من مرافق ومباني وخدمات، وواقع المدارس الحكومية من حيث الكم والنوع، وواقع الكادر التعليمي، وحالة التعليم المهني والتقني بشكل خاص، وغيرها من النتائج، التي ناقشها الحضور، حيث تمت الإشارة إلى أن جميع الملاحظات التي قدمت سيتم تضمينها في الدراسة بشكلها النهائي

غزة: ورشة حول التسامح في الأحزاب السياسية

غزة - «الأيام»: نظم مركز هدف لحقوق الإنسان، مساء أول من أمس، ورشة عمل بعنوان «التسامح في الأحزاب السياسية» بحضور الدكتور يوسف صافي مدير المركز ومجاهد الحاج المتخصص في العلوم السياسية، وذلك ضمن مشروع «تعزيز حقوق الشباب والمشاركة المجتمعية» الممول من الاتحاد الأوروبي والمؤسسة النرويجية لحقوق الإنسان.

ولفت صافي إلى أن المركز هو المؤسسة الوحيدة التي جمعت كل الأطر الطلابية ووقعت وثيقة التسامح في قطاع غزة، مشيرا إلى الجهود التي يبذلها المركز لنشر ثقافة حقوق الإنسان وحقوق الشباب في المجتمع الفلسطيني من أجل بناء جيل متقدم ومتحضر.

من جهته، قال الحاج: إن التسامح السياسي في فلسطين غير موجود لأن جميع الأطراف تتناول الموضوعات السياسية حسب رؤيتها وأفكارها وحسب النظام الذي ترسمه لنفسها، ما يؤثر سلبا على التسامح الديني والتسامح الاجتماعي.

واستعرض العوامل التي تؤثر في نشر ثقافة التسامح والتنشئة السياسية والثقافة السائدة التي تؤثر في المجتمع الفلسطيني، وتحدث عن التسامح الفصائلي ودرجة السلبية التي وصل إليها لتجاوزه الإشارة الحمراء، محذرا من استمرار ضعف ثقافة التسامح السياسي بين الأحزاب السياسية واستمراره على حاله.

غزة: إلغاء قرار تخفيض الجمارك على الدراجات النارية الجديدة

غزة - «الأيام»: قرر مجلس الوزراء التابع للحكومة المقالة إلغاء قرار تخفيض القيمة الجمركية على الدراجات النارية الجديدة المدخلة إلى القطاع، مع مطلع العام المقبل ٢٠١٠، بالتنسيق مع وزارة النقل والمواصلات المقالة.

واعتبرت وزارة النقل والمواصلات في بيان صحافي أن قرار التخفيض بنسبة ٥٠٪ من الجمارك المفروضة على هذه الدراجات جاء نظراً لظروف الحصار وتردي الأوضاع الاقتصادية، وللمساهمة في التخفيف عن كاهل المواطنين، وأن الإلغاء جاء بعد تكرار الحوادث التي تسببها الدراجات والتي أودت بحياة الكثير من المواطنين وخلفت إصابات خطيرة خاصة بين فئة الشباب.

وأوضح البيان أن القرار جاء بعد رصد الزيادة المستمرة في أعداد الدراجات النارية على الطرقات.

المتحدثون في المؤتمر. (عدسة: اياد البابا)

غزة: حقوقيون وقانونيون يطالبون بإلغاء عقوبة الإعدام من القانون الفلسطيني

كتب حسن جبر:

طالب حقوقيون وقانونيون شاركوا في مؤتمر حول عقوبة الإعدام بإلغائها من القانون الفلسطيني فوراً، وعدم تنفيذ أي حكم اتخذ سابقاً.

وانتقد المشاركون في المؤتمر الذي عقده المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، بالتعاون مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية في فندق الكومودور بمدينة غزة، أمس، حكم الإعدام الذي أصدرته محكمة عسكرية بغزة على أحد المواطنين.

وأكد المشاركون الذين مثلوا تيارات سياسية ومؤسسات حقوقية متعددة، أن حكم الإعدام لا يشكل عقوبة رادعة، لافتين إلى أن تطبيق هذا القانون يشكل مخالفة وانتهاكاً غير مبرر للحق في الحياة.

الإلغاء لا يعني التسامح مع المجرمين

وتحدثوا عن أن إلغاء العقوبة لا يعني التسامح مع المدانين بجرائم خطيرة، ودعوا إلى عقوبات رادعة تحافظ على إنسانية الإنسان وتردع المعتدين.

وكان نائب مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان جبر وشاح، أكد لدى افتتاح المؤتمر، أن الشعب الفلسطيني بحاجة إلى أن يقف بقوة أمام هذه الأحكام، داعياً القوى السياسية والمثقفين والأكاديميين وكل القوى الحية للانخراط في نشاطات لمناهضة عقوبة الإعدام والمطالبة بإلغائها.

وقال: إن توقيع عقوبة الإعدام على أي مواطن لا يمكن إصلاحه في حالة وجود أي خلل حتى لو كان ضعيفاً.

من جهته، اعتبر نائب مدير مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية ساؤل تاكاهاشي أن قضية عقوبة الإعدام ليست قضية ثانوية، وأنه يجب التركيز عليها ومناقشتها، منوهاً إلى أن هناك الكثير من الحقوقيين يتساءلون عن حضارية أي دولة تطبق عقوبة الإعدام، ودعا المؤتمرين إلى الخروج بنتائج عملية فعالة.

من جهته، قال حمدي شقورة مدير وحدة تطوير الديمقراطية في المركز الفلسطيني لدى ترؤسه الجلسة الأولى في المؤتمر إن المركز يناقش قضية الإعدام من زاويتين، الأولى ما تمارسه السلطة الوطنية بطرق مختلفة وما تمارسه إسرائيل من إعدام بدون محاكمة من خلال الاغتيالات.

بدوره، تحدث الدكتور طارق مخيمر مسؤول حقوق الإنسان في مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان عن عقوبة الإعدام من منظور حقوق الإنسان، مستعرضاً التطور التاريخي لتطبيق هذه العقوبة.

تيار عالمي ضد الإعدام

وقال إن التيار العالمي المنادي بإلغاء عقوبة الإعدام بدأ في التنامي عقب الحرب العالمية الثانية تواؤماً مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وعدد من المواثيق الدولية التي تعتبر العقوبة انتهاكاً لحقوق الإنسان.

وتحدث مخيمر عن القيود التي وضعتها مواثيق حقوق الإنسان على هذه العقوبة بغرض تقليص الإطار الذي يمكن تطبيقها فيه.

بدوره، تحدث الدكتور سليمان عودة الداعية الإسلامي والمحاضر في جامعة الأزهر عن عقوبة الإعدام من منظور الشريعة الإسلامية، مؤكداً أن الإسلام دين يقدس الحياة الإنسانية ويعتبر حفظ النفس البشرية من أقدس مقاصده.

وأشار إلى أن تشريع عقوبة الإعدام في الإسلام جعلها في أضيق نطاق فهي كعقوبة لم تقرر إلا في موضوع واحد هو قتل النفس البريئة.

وبين أن الإسلام يتقدم حضارياً على الأنظمة التي تطبق هذه العقوبة بغير ضوابط أو معايير لأن فلسفة الإسلام في تطبيقه لهذه العقوبة تقوم على أسس مدنية تختلف في جوهرها عن تلك الأسس التي تقوم عليها القوانين الوضعية التي جعلت من هذه العقوبة حقاً يصعب التنازل عنه، بينما جعلها الإسلام حقاً من حقوق أولياء الدم.

كما تحدث تاكاهاشي حول الاغتيالات أو الإعدام خارج إطار القانون في ضوء القانون الدولي، موضحاً أن وجود صراع بين طرفين أو أكثر لا يبرر إمكانية أن يقتل الطرفان بالوسائل المتاحة لهما.

وتطرق إلى مفهومي التمييز والتناسب كمفهومين أساسيين في القانون الدولي الإنساني، مبيناً أنه وفقاً للمفهوم الأول لا يجوز استهداف المدنيين العزل وينبغي التمييز بينهم وبين المقاتلين الضالعين في أعمال حربية.

وقال إنه وفقاً لمفهوم التناسب يفترض مراعاة التناسب بين حجم القوة الموظفة وبين الخطر المقصود تجنبه أو مواجهته.

الحق في الحياة مسلم به

وفي الجلسة الثانية التي ترأسها مخيمر تحدثت يوني كيم القائمة بأعمال مدير مكتب المفوض السامي في غزة حول المحاسبة والحصانة في ظل القانون الدولي الإنساني، وأوضحت أن الحق في الحياة حق مسلم به لكل البشر على الأرض، ومن الضروري التكاتف لمحاسبة كل من يقترف انتهاكات لهذا الحق.

وأشارت كيم إلى أن الدول ملزمة بتوفير آليات محاسبة من خلال توفير مؤسسات قضائية وعقد تحقيقات نزيهة، خاصة في ظل غياب آليات إنصاف إسرائيلية فعالة لإنصاف ضحايا الانتهاكات التي تقترفها قوات الاحتلال.

من جهته، تحدث الناشط المجتمعي صلاح أبو حطب عن عقوبة الإعدام في السلطة الوطنية الفلسطينية، مبيناً أن السلطة تطبق هذه العقوبة بموجب ثلاثة قوانين محلية هي: قانون العقوبات رقم ٧٤ لعام ١٩٣٦ المطبق في غزة، وهو قانون لم يشرع لخدمة المجتمع المدني بل جاء لخدمة الانتداب البريطاني الذي سنه، وقانون العقوبات الأردني رقم ١٦ لعام ١٩٦٠، المطبق في الضفة الغربية والذي وضعته الإدارة الأردنية بما يتفق ومصالحها، وقانون العقوبات الثوري الصادر عن منظمة التحرير الفلسطينية لعام ١٩٧٩، وهو قانون غير دستوري لم يعرض على المجلس التشريعي ولم تتم إجازته من قبله، وعلى الرغم من ذلك فقد صدرت بموجبه غالبية أحكام الإعدام بحق فلسطينيين.

وتحدث نافذ الخالدي الباحث في وحدة تطوير الديمقراطية عن القتل خارج إطار القانون كسياسة رسمية لإسرائيل، حيث اعتبر أن جرائم الاغتيالات هي من أكثر النماذج وضوحاً للتدليل على جرائم القتل العمد التي تقترفها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق المدنيين الفلسطينيين مع سبق الإصرار والترصد وبموافقة رسمية وعلنية من أعلى الهيئات السياسية والقضائية في دولة إسرائيل.

وقال إن هذه الجرائم أيضاً تحظى بتغطية قضائية إسرائيلية متمثلة بالمحكمة العليا التي تعمل على توفير الحصانة القضائية لمقترفي هذه الجرائم.

وأكد أن قوات الاحتلال قتلت بطريقة الاغتيالات ٧٤٣ مواطناً فلسطينياً من بينهم ٧٨ طفلاً.

وقال إن عمليات الاغتيال تذبذبت وفقاً للتطورات السياسية مما يؤكد أن هذه العمليات حملت أهدافاً أخرى، مؤكداً أنها تتصاعد عاماً بعد عام تبعاً للتطورات.

إعلان صادر عن المحكمة الكنسية البدائية
لبطريركية الروم الأرثوذكس بالقدس الشريف
في القضية الحقوقية عدد السجل ٢٠٠٩/٢٧١

ليكن معلوماً لدى الجميع أن المستدعي تيسير ناصر شنارة من رام الله، قد تقدم لهذه المحكمة بطلب بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/٦، لأجل استصدار إعلام بحصر إرث والده المرحوم ناصر يعقوب شنارة من رام الله. وقد تحدد يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٠٩/١٠/٢٠ الساعة العاشرة صباحاً موعداً للنظر في هذا الطلب. فعلى كل من يرغب في الاعتراض على هذا الطلب، عليه الحضور الى دار هذه المحكمة في اليوم والتاريخ المبينين أعلاه لتقديم اعتراضه، وبخلاف ذلك فإن هذه المحكمة ستسير في إجراءاتها القانونية حسب الأصول.

فيليب دحابره
سكرتير المحكمة

بسم الله الرحمن الرحيم
السلطة الوطنية الفلسطينية
السلطة القضائية
محكمة بداية جنين

التاريخ: ٢٠٠٩/١٠/٤
الرقم: ٢٠٠٩/٤٠١

ورقة إخطار تنفيذي
صادرة عن دائرة تنفيذ جنين في القضية التنفيذية رقم ٢٠٠٩/٤٠١

إلى المنفذ ضده: تامر محمود حسن ابراهيم - كفر راعي - ومجهول محل الإقامة حالياً.

يجب عليك أن تقوم في ظرف أسبوعين من تاريخ تبلغك بواسطة النشر بدفع مبلغ ومقداره (٦٠٠٠) شيكل والرسوم للمنفذ عصام محمود ابراهيم شرعب - من طولكرم بموجب شيكات عدد (٢) تحمل الأرقام ٣٠٠٠١٠٠٩ تاريخ ٢٠٠١/١/١٠ و٣٠٠٠١٠١٢ تاريخ ٢٠٠١/٣/١٠، أو بيان ردك أو اعتراضك عليه، وبخلاف ذلك ستضطر دائرة التنفيذ لمباشرة الاجراءات التنفيذية بحقك.

مأمور التنفيذ

بسم الله الرحمن الرحيم
السلطة الوطنية الفلسطينية
السلطة القضائية
محكمة صلح جنين

الرقم: ٢٠٠٦/٢٩٦
التاريخ: ٢٠٠٩/١٠/٨

تبليغ بالنشر
مذكرة دعوة صادرة عن محكمة صلح جنين في الدعوى الحقوقية رقم ٢٠٠٦/٢٩٦

إلى المدعى عليها: عايدة محمود أحمد حسين زكارنة من قباطية ومجهولة محل الإقامة حالياً يقتضى حضورك إلى هذه المحكمة يوم ٢٠٠٩/١٠/١٣ للنظر في الدعوى التي أقامها عليك المدعي محمد محمود ابراهيم الخلوف من برقين بواسطة وكيليه المحاميين شاكر العبوشي وعبير شرعب وموضوع هذه الدعوى حق تملك لكامل الحصص المباعة وقيمة الدعوى ألف وخمسماية دينار، لذا يقتضى عليك الحضور إلى هذه المحكمة يوم ٢٠٠٩/١٠/١٣ وأن تقدمي إلى قلم المحكمة خلال خمسة عشر يوماً من اليوم التالي لتاريخ تبلغك لائحة الدعوى جواباً كتابياً على هذه اللائحة من أصل وصور بعدد المدعين، وإذا لم تحضري ولم ترسلي وكيلاً عنك سوف يتم اتخاذ الاجراءات القانونية بحقك حسب الأصول.

رئيس قلم محكمة صلح جنين

بسم الله الرحمن الرحيم
السلطة الوطنية الفلسطينية
سلطة الأراضي

الرقم: ٢٠٠٩/ق/٣١٨

إعلان لتسجيل أموال غير منقولة
تسجيلاً جديداً صادر عن دائرة تسجيل اراضي الخليل
بشان معاملة التسجيل الجديدة رقم: ٢٠٠٩/٣١٨

يعلن لاطلاع العموم أنه تقدم طلب الى دائرة تسجيل أراضي الخليل لتسجيل المال غير المنقول المبينة أوصافه وحدوده ومساحته بالجدول أدناه تسجيلاً جديداً وعلى كل من يدعي بحق التصرف او المنفعة أو الملكية او التعدي على حقوقه ان يتقدم باعتراضه الخطي الى مدير تسجيل أراضي الخليل خلال مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الصحف اليومية المحلية.

الجدول

١- اسم وعنوان طالب التسجيل: شاكر وعادل ابناء محمد شاكر هنيني
٢- اسم المدينة أو القرية: الخليل
٣-أ-اسم موقع الأرض: واد عزيز ب-نوع الأرض: وقف خليل الرحمن
٤- رقم الحوض: ٢٦ طبيعي رقم القطعة: ٦٧٠ حسب قيود ضريبة الاملاك جزء منها قطعة رقم ١ مؤقت
٥- المساحة بموجب قيود ضريبة الأملاك: متر مربع ....، دونم ٤
٦- المساحة بموجب المخطط: متر مربع ٥٥٠، دونم ٤
الحصص المطلوب تسجيلها: حصة من حصة
١- شاكر محمد شاكر هنيني ٤/٣
٢- عادل محمد شاكر هنيني ٤/١
٧- الحدود بموجب المخطط:
- شمالاً: ورثة محمود احمد محمد امريش ابو اشخيدم
- جنوباً: طريق ترابي يليه عادل محمد شاكر الهنيني والقسيمة رقم ٢ مؤقت
- شرقاً: حسين حافظ عبد الغني عبد النبي
- غرباً: محمد مفلح محمد احمد الجنيدي
٨- كيفية الأيلول لطالب التسجيل: بطريق التصرف الهاديء

مدير تسجيل أراضي الخليل

بسم الله الرحمن الرحيم
السلطة الوطنية الفلسطينية
سلطة الأراضي

الرقم: ٢٠٠٩/ق/٣١٨

إعلان لتسجيل أموال غير منقولة
تسجيلاً جديداً صادر عن دائرة تسجيل اراضي الخليل
بشان معاملة التسجيل الجديدة رقم: ٢٠٠٩/٣١٨

يعلن لاطلاع العموم أنه تقدم طلب الى دائرة تسجيل أراضي الخليل لتسجيل المال غير المنقول المبينة أوصافه وحدوده ومساحته بالجدول أدناه تسجيلاً جديداً وعلى كل من يدعي بحق التصرف او المنفعة أو الملكية او التعدي على حقوقه ان يتقدم باعتراضه الخطي الى مدير تسجيل أراضي الخليل خلال مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الصحف اليومية المحلية.

الجدول

١- اسم وعنوان طالب التسجيل: شاكر وعادل ابناء محمد شاكر هنيني
٢- اسم المدينة أو القرية: الخليل
٣-أ-اسم موقع الأرض: واد عزيز ب-نوع الأرض: وقف خليل الرحمن
٤- رقم الحوض: ٢٦ طبيعي رقم القطعة: ٦٧٠ حسب قيود ضريبة الاملاك جزء منها قطعة رقم ١ مؤقت
٥- المساحة بموجب قيود ضريبة الأملاك: متر مربع ....، دونم ٤
٦- المساحة بموجب المخطط: متر مربع ٦٦٦، دونم ١
الحصص المطلوب تسجيلها: حصة من حصة
١- شاكر محمد شاكر هنيني ٤/٣
٢- عادل محمد شاكر هنيني ٤/١
٧- الحدود بموجب المخطط:
- شمالاً: طريق ترابي يليه القطعة رقم (١) مؤقت على المخطط خاصة شاكر وعادل ولدي محمد شاكر هنيني
- جنوباً: زهير اسعد شعبان البرادعي
- شرقاً: عادل محمد شاكر الهنيني
- غرباً: محمد مفلح محمد احمد الجنيدي
٨- كيفية الأيلول لطالب التسجيل: بطريق التصرف الهاديء

مدير تسجيل أراضي الخليل

إعلان صادر عن المحكمة الكنسية البدائية
لبطريركية الروم الأرثوذكس بالقدس الشريف
في القضية الحقوقية عدد السجل ٢٠٠٩/٢٧٠

ليكن معلوماً لدى الجميع أن المستدعي عصام اسكندر عودة عسعس من رام الله، بصفته وكيلاً قانونياً عن ورثة المرحومة نبيهة حنا عودة عسعس من رام الله، قد تقدم لهذه المحكمة بطلب بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/٦، لأجل استصدار إعلام بحصر إرث المرحومة نبيهة المذكورة. وقد تحدد يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٠٩/١٠/٢٠ الساعة التاسعة والنصف صباحاً موعداً للنظر في هذا الطلب. فعلى كل من يرغب في الاعتراض على هذا الطلب، عليه الحضور الى دار هذه المحكمة في اليوم والتاريخ المبينين أعلاه لتقديم اعتراضه، وبخلاف ذلك فإن هذه المحكمة ستسير في إجراءاتها القانونية حسب الأصول.

فيليب دحابره
سكرتير المحكمة

إعلان صادر عن المحكمة الكنسية البدائية
لبطريركية الروم الأرثوذكس بالقدس الشريف
في القضية الحقوقية عدد السجل ٢٠٠٩/٢٧٢

ليكن معلوماً لدى الجميع أن المستدعي عزيز حنا الياس حنا فرح من رام الله، قد تقدم لهذه المحكمة بطلب بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/٦، لأجل استصدار إعلام بحصر إرث والده المرحوم حنا الياس حنا فرح من رام الله. وقد تحدد يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٠٩/١٠/٢٠ الساعة العاشرة والنصف صباحاً موعداً للنظر في هذا الطلب. فعلى كل من يرغب في الاعتراض على هذا الطلب، عليه الحضور الى دار هذه المحكمة في اليوم والتاريخ المبينين أعلاه لتقديم اعتراضه، وبخلاف ذلك فإن هذه المحكمة ستسير في إجراءاتها القانونية حسب الأصول.

فيليب دحابره
سكرتير المحكمة

إعلان صادر عن المحكمة الكنسية البدائية
لبطريركية الروم الأرثوذكس بالقدس الشريف
في القضية الحقوقية عدد السجل ٢٠٠٩/٢٧٤

ليكن معلوماً لدى الجميع أن المستدعي جورج زيادة الياس فرح من رام الله، قد تقدم لهذه المحكمة بطلب بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/٦، لأجل استصدار إعلام بحصر إرث والده المرحوم زيادة الياس حنا فرح. وقد تحدد يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٠٩/١٠/٢٠ الساعة الحادية عشرة والنصف صباحاً موعداً للنظر في هذا الطلب. فعلى كل من يرغب في الاعتراض، عليه الحضور الى دار هذه المحكمة في اليوم والتاريخ المبينين أعلاه لتقديم اعتراضه، وبخلاف ذلك فإن هذه المحكمة ستسير في إجراءاتها القانونية حسب الأصول.

فيليب دحابره
سكرتير المحكمة

إعلان صادر عن المحكمة الكنسية البدائية
لبطريركية الروم الأرثوذكس بالقدس الشريف
في القضية الحقوقية عدد السجل ٢٠٠٩/٢٧٣

ليكن معلوماً لدى الجميع أن المستدعي ابراهيم جيمس الياس فرح والمعروف أيضاً باسم جيمس ادوار فرح من رام الله، قد تقدم لهذه المحكمة بطلب بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/٦، لأجل استصدار إعلام بحصر إرث والده المرحوم ابراهيم الياس حنا فرح. وقد تحدد يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٠٩/١٠/٢٠ الساعة الحادية عشرة صباحاً موعداً للنظر في هذا الطلب. فعلى كل من يرغب في الاعتراض على هذا الطلب، عليه الحضور الى دار هذه المحكمة في اليوم والتاريخ المبينين أعلاه لتقديم اعتراضه، وبخلاف ذلك فإن هذه المحكمة ستسير في إجراءاتها القانونية حسب الأصول.

فيليب دحابره
سكرتير المحكمة